مخالفات ابن الخشاب النحاة في كتابه المرتجل

دكتور/ عبد الهادي بن مداوي بن أحمد آل مهدي
أستاذ النحو واللغة المساعد
قسم اللغة العربية وآدابها- كلية العلوم والآداب
جامعة نجران- المملكة العربية السعودية

ملخص البحث:

هذا البحث بعنوان: "مخالفات ابن الخشاب النحاة في كتابه المرتجل"، إذ يقوم على جمع آراء ابن الخشاب التي خالف فيها بعض النحاة من خلال كتابه المرتجل في شرح الجمل، ودراستها وموازنتها بأقوال النحاة الأخرى، حيث جعلت البحث عدة مسائل وجعلت لكل مسألة عنوان، ثم أذكر أقوال النحاة في المسألة، ثم رأي ابن الخشاب، وأبيّن الرأي الذي خالفه، ثم ترجيح الرأي الراجح عندي، ثم ختمت البحث ببعض النتائج التي توصلت لها.

الكلمات المفتاحية: مخالفات- ابن الخشاب- المرتجل- النحاة

Abstract:

Ibn al-Khashāb's Arguments in his Book; al-Murtajal

This study examines those views said by Ibn al-Khashāb in which he disagrees some grammarians in his book; al-MurtajalfīShar al-Jumal. The study will evaluate Ibn al-Khashāb's views in comparison to other grammarians by diving the study's structure into sub-title for each question, and then demonstrating those grammarians' views and Ibn al-Khashāb's arguments. Then, I will suggest the most likely corrected view, before concluding the most important results of research .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا ونبينا محمد عليه وعلى آله أفضل الصلاة وأزكى التسليم. أما بعد:

فلقد اهتم ابن الخشاب بعدة علوم من أهمها النحو والتصريف، وغيرها، حيث وهب ابن الخشاب نفسه للعلم وهو لما يبلغ سن الحلم، فها هو ذا يقرأ ويحفظ، ويروي عن كبار عصره، ويريد أن يلم بجميع علوم عصره حتى قيل فيه:" ما من علم من العلوم إلا كانت له فيه يد حسنة"[1].

وبناءً على هذا عقد النية مستعيناً بالله على أن يكون هذا البحث بعنوان" مخالفات ابن الخشاب النحاة في كتابه المرتجل"

وتكمن أهمية هذا البحث في نقاط عدة، من أبرزها:

١- أنه يدرس النحو دراسة تطبيقية، إذ يدرس الأحكام من خلال النصوص، وليس دراسةً نظرية فحسب، فهذا الموضوع يرتبط بالجانب التطبيقي.

٢- إبراز آراء ابن الخشاب النحوية، وهي –حسب ما اطلعت– آراء جديرة بالدراسة.

٣- معرفة النحاة الذين خالفهم ابن الخشاب ومعرفة آرائهم، وسبب مخالفته لهم.

٤- غزارة علم ابن الخشاب وتنوع علومه، ومعرفة طريقته في المخالفة.

وقد سعى هذا البحث للإجابة عن الأسئلة الآتية:

١-ما مصدر الخلاف بين النحاة في المسائل؟

٢-ما رأي النحاة في تلك المسائل؟

٣-ما رأي ابن الخشاب في هذه المسائل؟

أما الدراسات السابقة فلم أجد دراسة –من خلال بحثي– تناولت ابن الخشاب أو كتابه المرتجل في شرح الجمل.

وقد اعتمدت في هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي المقارن، الذي يقوم على تتبع آراء ابن الخشاب النحوية التي خالف فيها النحاة في كتابه المرتجل، ومناقشتها، وتحليلها، وبيان منهجه فيها، ومقارنتها بأقوال النحاة، حيث جمعتُ ثلاث عشرة مسألة، وحددت الموضع الإعرابي في كل مسألة، ثم ذكرت إعراب النحاة في الموضع المحدد، ثم ذكرت رأي ابن الخشاب، ثم أبين مخالفته للنحاة، وفي آخر المسألة أُضعّف الأقوال

(1) ينظر: ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق ودراسة: علي حيدر، ط١، دمشق، ١٣٩٢ه، مقدمة المحقق ص٦.

التي أرى أنها ضعيفة، مع بيان ضعفها، وأُرجح الأقوال التي أرى أنها راجحة مع ذكر أسباب ترجيحها.

وفي الختام أحمد الله وأشكره أن وفقني في هذا البحث وأعانني على إتمامه، فله الحمد والمنة أولًا وأخيرًا.

مخالفات ابن الخشاب للنحويين في كتابه المرتجل:

١- أصل الحرف (لن).

ذهب النحويون في أصل (لن) إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن (لن) مركبة من (لا) و(أن) ثم حُذفت الهمزة للتخفيف، والألف للالتقاء الساكنين.

وهذا قول الخليل بن أحمد[١]، والعكبري[٢].

قال الزجاج:" عن الخليل أنه قال: الأصل في (لن) (لا)(أن) ولكن الحذف وقع استخفافاً" [٣].

القول الثاني: أن أصلها (لم) و(لا).

ذكر هذا القول الفراء[٤].

قال الرضي: "قال الفراء: أصل (لن) و (لم): (لا)، فأبدل الألف نونا في أحدهما وميما في الآخر"[٥].

القول الثالث: أن (لن) حرف قائم بنفسه غير مركب.

ذكر هذا القول سيبويه[٦]، والواحدي[٧]، وابن الحاجب[٨]، وابن مالك[٩]، وابن هشام[١٠].

---

(١) ينظر: الزجاج، إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨ه، ١/ ١٦١، وابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢/ ١٤٧، والنحاس، أحمد بن محمد، إعراب القرآن، محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١ه، ١/ ٣٧، ٦٣، والسيرافي، الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م، وابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢ه، ٤/ ٢٢٥، ٢٢٦، ٥/ ٣٨، والرضي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، موقع يعسوب، ٤/ ٣٨، وابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، الدار التونسية، تونس، ١٩٨٤م، ٦/ ١٧٧، ٣٠/ ٥٨١.

(٢) ينظر: العكبري، عبد الله بن الحسين، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٦ه، ص٣٥٧.

(٣) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١/ ١٦١.

(٤) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٤/ ٢٢٦، والرضي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٤/ ٣٨.

(٥) ينظر: الرضي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٤/ ٣٨.

(٦) ينظر: سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ه، ١/ ١٣٥.

(٧) ينظر: الواحدي، علي بن أحمد، التفسير البسيط، أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٣٠ه، ١/ ٣١٩.

(٨) ينظر: ابن الحاجب، عثمان بن عمر، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر صالح قدارة، الناشر: دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩ه، ٢/ ٧١١.

(٩) ينظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠ه، ٤/ ١٥.

(١٠) ينظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب، دار الفكر، بيروت، ط٦، ١٩٨٥م، ص٣٧٤.

رأي ابن الخشاب:

خالف ابنُ الخشاب الخليلَ بن أحمد الفراهيدي عندما ذكر الخليل أن (لن) مركبة من (لا) و(أن) فقال ابن الخشاب بعدما عرض رأي الخليل: "وعورض بتقديم بعض المعمولات عليها، أعني معمول منصوبها، وليس ذلك في المصدر، وله أن التركيب يغير كثيراً من أحكام المفردات على انفرادها، وكذا يجب في القياس لأجل التمزيج؛ إلا أن الأصل في الحروف أن لا يُحكم عليها بالتركيب لأن التركيب وغيره من ضروب التغيير تصرف، وباب التصرف الأفعال؛ والأسماء محمولة عليها فيه.

ومتى أمكن حمل الكلمة – على الإطلاق، اسماً كانت أو فعلاً أو حرفاً– على الإفراد الذي هو الأصل لم تحمل على التركيب الذي هو فرع وثانٍ فاعرفه"[1].

والذي يظهر لي أن القول الثالث هو الراجح، وهو أن (لن) حرف قائم بنفسه وليست مركبة، لأن الأصل في الحروف الإفراد، ولا تكون مركبة إلا بدليل قاطع.

ثم لو كانت (لن) مركبة لما صح قولنا: زيدًا لن أضرب، كما ذكر هذا المثال أكثر النحويين واتفقوا على صحته.

ونقل ابن مالك نصًا للسيرافي يؤيد ما قلت وهو:" وقال السيرافي: المختار أنها غير مركبة، لأن التركيب على خلاف الأصل، فلا تقبل دعواه إلا بدليل، ولا دليل. ولأن لن مع الفعل والفاعل كلام تام، فلو كان أصلها: لا أن لكان الكلام تاما بالمفرد، وهو محال"[2].

كما أنه لو كان أصل (لن) لا وأن للزم منه أن تكون (أن) وما بعدها في تقدير مفرد، فلا يكون قولك: لن يقوم زيد، كلاماً[3].

فيتضح مما سبق مخالفة ابن الخشاب للخليل بن أحمد ومن تبعه في هذا القول.

٢- إعراب الاسم الذي بعد (خلا وعدا) المسبوقة بـــ(ما)

ذهب النحويون في إعراب الاسم الذي بعد (خلا وعدا) المسبوقة بـــ(ما) إلى قولين:

---

(1) ينظر: ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق ودراسة: علي حيدر، ط١، دمشق، ١٣٩٢ه، ص٢٠٢.

(2) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٤/ ١٥.

(3) ينظر: المرادي، حسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣ه، ص٢٧١.

القول الأول: أن يكون منصوبًا و(ما) مصدرية و(خلا وعدا) صلة المصدر، ومن المعلوم لا تتصل (ما) المصدرية إلا بفعل.

ذكر هذا القول سيبويه[١]، والمبرد[٢]، وابن السراج[٣]، وابن جني[٤]، والسيرافي[٥]، والزمخشري[٦]، وابن الخشاب[٧]، وابن الحاجب[٨]، وأبو حيان[٩]، والمرادي[١٠]، والسيوطي[١١].

قال سيبويه:"وتقول: أتاني القومُ ما عدا زيدا، وأَتَوني ما خلا زيدا، فما هنا اسمٌ، وخلا وعدا صلة له ...فإذا قلت ما خلا فليس فيه إلا النصب، لأن ما اسمٌ ولا تكون صلتُها إلا الفعل ها هنا"[١٢].

القول الثاني:أن يكون مجرورًا، وتكون (ما) زائدة.

ذكر هذا القول الأخفش[١٣]، وأجازه ابن جني[١٤]، كما أجازه الجرمي والكسائي والفارسي والربعي[١٥].

قال الرضي:" وصلة (ما) المصدرية، لا تكون، عند سيبويه، إلا فعلية، وجوّز غيره أن تكون اسمية، أيضًا، وهو الحق، وإن كان ذلك قليلا"[١٦].

رأي ابن الخشاب:

خالف ابنُ الخشاب الأخفشَ عندما أجاز الجر بـ(خلا وعدا) متصلة بها (ما)، حيث قال ابن الخشاب: "وربما أجروا (عدا وخلا) مجرى حروف الجر، فجروا بهما، فقالوا:

---

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢/ ٣٤٩، ٣٥٠.

(٢) ينظر: المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ٤/ ٢١٧، ٤٢٧.

(٣) ينظر: ابن السراج، الأصول، ١/ ٢٨٧، ٢٨٨.

(٤) ينظر: ابن جني، اللمع، ص٦٩، ٧٠.

(٥) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣/ ٩٨.

(٦) ينظر: الزمخشري، المفصل، ص٩٦.

(٧) ينظر: ابن الخشاب، المرتجل، ص١٨٩.

(٨) ينظر: ابن الحاجب، الأمالي، ١/ ٨٩.

(٩) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط١، ٨/ ٣١١.

(١٠) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص٤٣٦.

(١١) ينظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق : عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، ٢/ ٢٧٨.

(١٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢/ ٣٤٩، ٣٥٠.

(١٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٢/ ٤٩، وابن الخشاب، المرتجل، ص١٨٩، ولم أجد هذا القول في معاني القرآن للأخفش.

(١٤) ينظر: الرضي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٤/ ٤٤١، ولم أجد قول ابن جني في كتبه، بل ذكر في اللمع النصب بعد ما خلا فقط.

(١٥) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص٤٣٦.

(١٦) ينظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية، ٤/ ٤٤١.

جاءني القوم خلا زيدٍ وعدا عمروٍ،فإن أدخلت عليهما (ما) تمحضتا فعلاً، وكان النصب بهما لا غير، لأن (ما) مصدرية في هذا الوجه، والمصدرية لا توصل بحرف الجر إنما توصل بالفعل المحض،

وأجاز أبو الحسن الأخفش الجر بهما مع (ما) على أن تكون (ما) زائدة"[١].

والذي يظهر لي أن القول الأول هو الراجح؛ لأن أكثر النحويين متفق عليه،

كما أن القول الثاني أخرج (ما) من معناها إلى الزيادة، وأرى أنه لا داعي بأن نقول لحرف جاء لمعنى أنه زائد، كما أن (ما) إذا كانت زائدة مع حرف جر فلا يجوز أن تتقدم عليه كما ذكر النحويون.

ثم إن ابن مالك ذكر أن القول الثاني فيه شذوذ حيث قال:" وروى الجرمي عن بعض العرب جر ما استثني بما عدا وما خلا، والوجه فيه أن تجعل (ما) زائدة وعدا وخلا في حرفي الجر، وفيه شذوذ"[٢].

كما أن ابن هشام قال عن القول الثاني أنه نادر، فقال:" وزيدت قبل الخافض كما في قول بعضهم ما خلا زيد وما عدا عمرو بالخفض وهو نادر"[٣].

فيتضح مما سبق صحة القول الأول، وضعف الثاني، كما يتضح مخالفة ابن الخشاب للأخفش –كما ذكر في كتابه المرتجل– وبعض النحويين الذين قالوا بالقول الثاني.

٣- إعراب (أيُّهم) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ مريم: ٦٩.

اختلف النحويون في ضمة (أيهم) على قولين هما:

القول الأول: أنها ضمة بناء، وهي بمعنى (الذي)، وإنما بنيت هاهنا ؛ لأن أصلها البناء؛و(أي) من الموصولات، إلا أنها أعربت حملا على كل أو بعض، فإذا وصلت بجملة تامة بقيت على الإعراب، وإذا حذف العائد عليها بُنيت لمخالفتها بقية الموصولات.

---

(١) ينظر: ابن الخشاب، المرتجل، ص١٨٩.

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٢/ ٣١٠.

(٣) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص٤١٣.

وهذا مذهب سيبويه[١].

قال سيبويه:" وأرى قولهم: اضربْ أيهم أفضلُ على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسةَ عشرَ، وبمنزلة الفتحة في الآنَ حين قالوا من الآنَ إلى غدٍ، ففعلوا ذلك بأيهم حين جاء مجيئا لم تجئ أخواته عليه إلا قليلا، واستُعمل استعمالا لم تُستعمله أخواته إلا ضعيفا. وذلك أنه لا يكاد عربي يقول: الذي أفضل فاضربْ، واضربْ مَن أفضلُ، حتى يدخلَ هو. ولا يقول: هاتِ ما أحسنُ حتى يقول ما هو أحسن. فلما كانت أخواته مفارِقة له لا تستعمل كما يُستعمل خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استُعملت عليه أخواته إلا قليلا"[٢].

القول الثاني: أنها ضمة إعراب، وفيه خمسة توجيهات:

أ- أنها مبتدأ و(أشد) خبره؛ وهو على الحكاية، والتقدير: لننزعن من كل شيعة الفريق الذي يقال أيهم، فهو على هذا استفهام، وهذا قول الخليل[٣].

قال سيبويه:" وسألتُ الخليل رحمه الله عن قولهم: اضربْ أيُّهم أفضل؟ فقال: القياس النصب، كما تقول: اضرب الذي أفضلُ، لأن أيا في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي، كما أن مَن في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي"[٤].

ب-كذلك في كونه مبتدأ وخبرًا واستفهامًا، إلا أن موضع الجملة نصب بـ(ننزعن)، وهو فعل معلق عن العمل، ومعناه التمييز ؛ فهو قريب من معنى العلم الذي يجوز تعليقه، كقولك: علمت أيهم في الدار، وهو قول يونس[٥].

---

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢/ ٣٩٩، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٣/ ٣٤٠، وأبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، التعليقة كتاب سيبويه، تحقيق: عوض القوزي، ط١، ١٤١٠ه، ٢/ ١٠٦، ومكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥ه، ٢/ ٤٥٩، وابن الخشاب، المرتجل، ص٣٠٨، والسهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢ه، ص١٥٤، والعكبري، عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ٢/ ٨٧٨، وابن يعيش، شرح المفصل، ٢/ ٣٨١، والسمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ٧/ ٤٤٤.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢/ ٤٠٠.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢/ ٣٩٨، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٣/ ٣٣٩، وابن السراج، الأصول في النحو، ٢/ ٣٢٤، والنحاس، إعراب القرآن، ٣/ ١٧، وأبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ٢/ ١٠٧، وابن الحاجب، الأمالي، ١/ ١٤٧، وأبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨ه، ٢/ ١٠١٧.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢/ ٣٩٨.

(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢/ ٤٠٠، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٣/ ٣٣٩، وأبو علي الفارسي، التعليقة، ٢/ ١٠٧، ومكي، مشكل إعراب القرآن، ٢/ ٤٥٩، والعكبري، التبيان، ٢/ ٨٧٩، وأبو حيان، التذييل والتكميل، ٣/ ٩١.

قال الزجاج:" قال سيبويه عن يونس إن قوله جلَّ وعزَّ: (لَنَنْزِعَنَّ) معلّقة لم تعمل شيئاً

فكأنَّ قول يونس: (ثم لننزعن من كل شيعة) ثم استأنف فقال: (أيهم أشد على الرحمن عتياً)[١].

ج- أن الجملة مستأنفة، و(أي) استفهام، و(من) زائدة: أي لننزعن كل شيعة، وهو قول الأخفش والكسائي، وهما يجيزان زيادة «من» في الواجب[٢].

قال الأخفش:" ولكن لما فتحت "مَنْ" و"الذي" في غير موضع "أي" صارت غير متمكنة اذ فارقت اخواتها تركت على لفظ واحد وهو الضم وليس بإعراب"[٣].

د- أن(أيهم) مرفوع بـ(شيعة)؛ لأن معناه تشيع، والتقدير: لننزعن من كل فريق يشيع أيهم، وهو على هذا بمعنى الذي، وهو قول المبرد[٤].

قال النحاس:" وسمعت علي بن سليمان يحكي عن محمد بن يزيد قال: أيّهم متعلّق بشيعة فهو مرفوع لهذا، والمعنى: ثم لننزعن من الذين تشايعوا أيهم، أي من الذين تعاونوا فنظروا أيّهم أشدّ على الرحمن عتيا. وهذا قول حسن"[٥].

ه- أن(ننزع) عُلّقت عن العمل؛ لأن معنى الكلام معنى الشرط، والشرط لا يعمل فيما قبله، والتقدير: لننزعنهم تشيعوا أو لم يتشيعوا، أو إن تشيعوا، ومثله: لأضربن أيهم غضب ؛ أي إن غضبوا أو لم يغضبوا، وهذا قول الفراء[٦].

قال الفراء:" وأما الوجه، الآخر فإن فِي قوله تعالى: (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ) لننزعن من الذين تشايعوا على هذا، ينظرون بالتشايع أيهم أشد وأخبث، و(أيهم) أشد على الرَّحْمَن عتيًّا، والشيعة ويتشايعون سواء فِي المعنى"[٧].

رأي ابن الخشاب:

خالف ابنُ الخشاب يونسَ بن حبيب حينما علق عن (أيهم) بقوله تعالى: (لننزعن)؛ لأن ابن الخشاب يرى أن التعليق يقع في أفعال الشك واليقين فقط، حيث قال: "وفيها أقوال

(١) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٣/ ٣٣٩.

(٢) ينظر: الأخفش، معاني القرآن، ١/ ١٧٠، وابن يعيش، شرح المفصل، ٢/ ٣٨٢.

(٣) ينظر: الأخفش، معاني القرآن، ١/ ١٧٠.

(٤) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، ٣/ ١٧، والعكبري، التبيان، ٢/ ٨٧٨.

(٥) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، ٣/ ١٧، ١٨.

(٦) ينظر: الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١، ١/ ٤٨.

(٧) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ١/ ٤٨.

أخر للكوفيين وغيرهم، منها قول يونس بن حبيب وهو بصري:أنها معلق عنها قوله تعالى: {لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ}، وقد عورض في قوله هذا بأن التعليق إنما يقع في أفعال الشك واليقين، لا أفعال العلاج كقوله (لننزعن)"[١].

والذي يظهر لي أن قول سيبويه ضعيف؛ لأنه جعل (أيهم) مبنية وهي مضافة، مع أنها معربة وهي مفردة، فكيف تكون مبنية وهي مضافة.

قال ابن السراج:" وأنا أستبعد بناء (أي)مضافة، وكانت مفردة أحق بالبناء، ولا أحسب الذين رفعوا أرادوا إلا الحكاية"[٢].

وقال النحاس:" قال أبو جعفر: وما علمت أن أحدا من النحويين إلّا وقد خطّأ سيبويه في هذا"[٣].

وقال أيضًا:" سمعت أبا إسحاق يقول: ما يبين لي أنّ سيبويه غلط في كتابه إلّا في موضعين هذا أحدهما"[٤].

وأما قول يونس بن حبيب فكذلك ضعيف؛ لأنه علّق بفعل من أفعال العلاج، وهذا لا يصح.

قال سيبويه بعد ما ذكر أن يونس يشبّه هذه الآية بقولنا: أشهد أنك لمنطلق:" وأما قول يونس فلا يشبه أشهد إنك لمنطلق"[٥].

قال أبو البركات الأنباري:" وأما قول يونس فضعيف؛ لأن تعليق (اضرب) ونحوه من الأفعال لا يجوز لأنه فعل مؤثر؛ فلا يجوز إلغاؤه، وإنما يجوز أن تعلق أفعال القلوب عن الاستفهام، وهذا ليس بفعل من أفعال القلوب؛ فكان هذا القول ضعيفًا جدًّا"[٦].

وقال ابن يعيش:" ويونسُ يجعله من قبيلِ (أَشْهَدُ إنَّكَ لَرَسُولُ الله) في تعليق الفعل عن العمل سواء كان من أفعال القلب، أو لا يكون، ويُجيز (لأضربن أيَّهُم هو أفضلُ)، ويُعلق الضرب، وهذا ضعيف؛ لأن التعليق ضربٌ من الإلغاء، ولا يجوز أن يُعلَّق من الأفعال عن العمل إلَّا ما يجوز إلغاؤه، والذي يجوز إلغاؤه أفعالُ القلب"[٧].

---

(١) ينظر: ابن الخشاب، المرتجل، ص٣١٠

(٢) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٢/ ٣٢٤.

(٣) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، ٣/ ١٧.

(٤) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، ٣/ ١٧.

(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢/ ٤٠١.

(٦) ينظر: الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤ه، ٢/ ٥٨٨.

(٧) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٢/ ٣٨٣.

وبناءً على ما سبق يكون الراجح عندي أن قوله تعالى:(أيُّهم) مرفوع على أنه مبتدأ، وخبره (أشد) وهو على الحكاية كما ذكر الخليل بن أحمد.

ويتضح مخالفة ابن الخشاب ليونس بن حبيب، وقد كان الصواب –فيما أرى– مع ابن الخشاب.

٤– أصل التاء في (كلتا)

ذهب النحويون في تاء (كلتا) إلى مذهبين، هما:

الأول: أن التاء في (كلتا) بدلًا من لام الكلمة، كما أُبدلت منها في كلمة (بنت)، وهذا مذهب سيبويه والجمهور(١).

قال سيبويه:" فإن قلت: بنيٌّ جائز كما قلت: بناتٌ، فإنَّه ينبغي لك أن تقول بنيٌّ فيابني؛ كما قلت في بنون، فإنَّما ألزموا هذه الردَّ في الإضافة لقوتها على الرد، ولأنَّها قد ترد ولا حذف، فالتاء يعوَّض منها كما يعوَّض من غيرها. وكذلك: كلتا وثنتان، تقول: كلويٌّ وثنويٌّ، وبنتان: بنويٌّ"(٢).

وقال بعدها:" ومن قال: رأيت كلتا أختيك، فإنَّه يجعل الألف ألف تأنيث. فإن سمَّى بها شيئاً لم يصرفه في معرفة ولا نكرة، وصارت التاء بمنزلة الواو في شروى"(٣).

الثاني: أن التاء في (كلتا) للتأنيث، والألف لام الكلمة كما كانت في (كلا).

وهذا مذهب أبي عمر الجرمي والكوفيين(٤).

قال السيرافي:" وقد قال الجرمي في كلتا إنه فعتل، لأن التاء زائدة فوزنها بلفظها"(٥).

رأي ابن الخشاب:

خالف ابنُ الخشاب أبا عمر الجرمي، وقال:"وليس قول من ذهب إلى أن التاء للتأنيث كتاء قائمة وقاعدة بشيء، لأنه يؤدي إلى وقوع تاء التأنيث حشوًا، وذلك ممتنع، نعم

---

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣/ ٣٦٣، وابن السراج، الأصول، ٣/ ٧٧، ٧٨، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٤/ ١١٥، ١١٧، وأبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ٣/ ١٩٠، والواحدي، التفسير البسيط، ٢/ ٥٠٠، والزمخشري، المفصل، ص٢٦٣، وابن الخشاب، المرتجل، ص٦٧، وابن يعيش، شرح المفصل، ١/ ١٦١، والرضي، شرح شافية ابن الحاجب، ١/ ٢٢١، والعكبري، عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م، ٢/ ٣٣٨، والرضي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ١/ ٩٢ وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ١/ ٣٢١.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣/ ٣٦٢، ٣٦٣.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣/ ٣٦٤.

(٤) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٥/ ١١٦، والرضي، شرح شافية ابن الحاجب، ١/ ٢٢١، والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/ ٣٥٩، وابن يعيش، شرح المفصل، ١/ ١٦١.

(٥) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٥/ ١١٦.

ويؤدي أيضًا إلى إثبات مثال خارج عن أمثلتهم، إذ كان ليس فيها فعتل، والذاهب إلى هذا القول هو أبو عمرو الجرمي"[١].

والذي يظهر لي أن قول أبي عمر الجرمي والكوفيين بعيد؛ لأن زيادة التاء قبل الألف في مثل هذا الموضع غير واردة، ولا أعلم في العربية لها شبيهًا.

وقد قال السيرافي عن قول أبي عمر الجرمي:" وليس ذلك بقول مختار"[٢].

وقال أبو علي الفارسي عن قول الجرمي:" وليس أحد من النحويين يقول بقول أبي عمر إلا على من قال حُبْلَوِيّ لا على أنه لام"[٣].

وذكر ابن يعيش ندرةُ البناء، وأنّه ليس في الأسماء (فِعْتَلٌ)، كما أنّ تاء التأنيث لا تكون في الأسماء المفردة إلَّا وقبلها مفتوحٌ، نحوَ: (حَمْزَةَ)، و(طَلْحَةَ)،...و(كلتا) اسمٌ مفردٌ عندنا، وما قبل التاء فيه ساكنٌ، فلم تكن تاؤه للتأنيث، مع أن تاء التأنيث لا تكون حشوًا في كلمة؛ فلو سمّيت رجلاً بـ "كلتا"، لم تصرفه في معرفة ولا نكرةٍ، كما لو سمّيت بـ "ذِكْرَى"،و"سَكْرَى"، لأنّ الألف للتأنيث[٤].

وقياسُ مذهب أبي عمر الجرمي أن لا تصرفه في المعرفة، وتصرفه في النكرة، لأنه كـ "قائمة"،و"قاعدة" إذا سُمّي بهما، فاعرفه[٥].

وبناءً على ما سبق يتضح مخالفة ابن الخشاب لأبي عمر الجرمي، كما يتضح بُعد قول أبي عمر الجرمي.

٥- تقديم التمييز على العامل

أجمع النحويون على منع تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن فعلا متصرفًا، فإن كان الفعل متصرفًا نحو: تصببت عرقًا، وتفقأت شحمًا، فلهم قولان:

الأول: لا يجوز تقديم التمييز على عامله وإن كان متصرفًا، وذلك لأنه هو الفاعل في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت "تصبب زيد عرقا، وتفقأ الكبش شحما" أن المتصبب هو العرق والمتفقئ هو الشحم، وكذلك لو قلت "حسن زيد غلاما، ودابة" لم يكن له حظ في

(١) ينظر: ابن الخشاب، المرتجل، ص٦٧.

(٢) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٤/ ١١٧.

(٣) ينظر: أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ٣/ ١٩٠.

(٤) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١/ ١٦١.

(٥) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١/ ١٦١.

الفعل من جهة المعنى، بل الفاعل في المعنى هو الغلام والدابة؛ فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلاً لفظاً.

وهذا مذهب سيبويه ومن تبعه[1].

الثاني: يجوز تقديم التمييز على عامله إذا متصرفًا، لأنه يجوز أن نقول: راكبًا جاء زيد، وأصلها: جاء زيدٌ راكبًا، فلما جاز مثل هذا؛ لأن العامل فعل متصرف، جاز كذلك تقديم التمييز.

وهذا قول المازني والمبرد والكوفيين[2].

رأي ابن الخشاب:

خالف ابنُ الخشاب المازني وأصحاب القول الثاني فقال:" فأما قولك طبت به نفسًا وما أشبهه من الأفعال، فالأصل في مميزها أن يكون فاعلاً إذ كان المعنى طابت به نفسي، ولكنهم توسعوا، ونقلوا الفعل عن المضاف، وأسندوه إلى المضاف إليه، ثم أخرجوا الاسم الذي كان فاعلاً في الأصل مخرج الفضلات فميزوا به ليزول الإبهام الذي دخل الكلام، ولكونه فاعلاً في الأصل، وجاريًا الآن مجرى بقية الأسماء المميزة لغير الأفعال امتنع، أكثر الناس من تقديمه، فلم يجيزوا شحمًا تفقأت، ولا عرقًا تصببت، وأجازه المازني قياسًا، واعتل بأن العامل متصرف وهو الفعل، وأنشد:

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها ... وما كان نفسًا بالفراق يطيب

قال: أراد وما كان يطيب بالفراق نفسًا، قال الزجاج: والرواية:وما كان نفسي بالفراق تطيب"[3].

والذي يظهر لي أن القول الثاني هو الراجح –وهو قول المازني ومن تبعه–؛ لأن أدلة أصحاب القول الأول مردودة من عدة أوجه هي:

أ- أنه دفع روايات برأي لا دليل عليه، فلا يلتفت إليه.

---

(1) ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، عالم الكتب، بيروت، تحقيق: محمد علي النجار، ٢/ ٣٨٤، وابن الخشاب، المرتجل، ص١٥٩، وابن يعيش، شرح المفصل، ٢/ ٤١، وابن مالك، شرح التسهيل، ٢/ ٣٨٩، والسمين الحلبي، الدر المصون، ٣/ ٥٧٥، والسيوطي، همع الهوامع، ٢/ ٣٤٣، والقرطبي، محمد بن أحمد، تفسير القرطبي، أعاد طبعه: دار احياء التراث العربي بيروت، لبنان ١٤٠٥ هـ، ٥/ ٢٦.

(2) ينظر: المبرد، المقتضب، ٣/ ٣٦، ٣٧، وابن السراج، الأصول في النحو، ١/ ٢٢٣، ٢٢٤، والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/ ٦٨٢، ٦٨٤، وابن يعيش، شرح المفصل، ٢/ ٤٢، والعكبري، اللباب، ١/ ٣٠٠.

(3) ينظر: ابن الخشاب، المرتجل، ص١٥٨، ١٥٩.

ب- أن جعل التمييز كبعض الفضلات محصل لضرب من المبالغة ففيه تقوية لا توهين، فإذا حكم بعد ذلك بجواز التقديم ازدادت التقوية وتأكدت المبالغة فاندفع الإشكال.

ت- أن أصالة فاعلية التمييز المذكور كأصالة فاعلية الحال في نحو جاء زيدٌ راكبًا رجل فإن أصله جاء راكب، على الاستغناء بالصفة، وجاء رجل راكب، على عدم الاستغناء بها، والصفة والموصوف شيء واحد في المعنى، فقدم راكب ونصب بمقتضى الحالية ولم يمنع ذلك تقديمه على جاء مع أنه يزال عن إعرابه الأصلي وعن صلاحية الاستغناء به عن الموصوف، وكما تتوسي الأصل في الحال، كذلك تتوسي في التمييز.

ث- أنه لو صح اعتبار الأصالة في عمدة جعلت فضلة لصح اعتبارها في فضلة جعلت عمدة، فكان يجوز للنائب عن الفاعل من التقديم على رافعه ما كان يجوز له قبل النيابة، والأمر بخلاف ذلك، لأن حكم النائب فيه حكم المنوب عنه، ولا يعتبر حاله التي انتقل عنها التمييز المذكور.

ج- أن منع تقديم التمييز المذكور عند من منعه مرتب على كونه فاعلا في الأصل، وذلك إنما هو في بعض الصور، وفي غيرها هو بخلاف ذلك نحو امتلأ الكوز ماء، وفجرنا الأرض عيونا، وفي هذا دلالة على ضعف علة المنع، بقصورها عن جميع الصور.

ح- أن اعتبار أصالة الفاعلية في منع التقديم على العامل متروك في نحو: أعطيت زيدًا درهمًا، فإن زيدًا في الأصل فاعل وبعد جعله مفعولًا لم يعتبر ما كان له من منع التقديم، بل أجيز فيه ما يجوز فيما لا فاعلية له في الأصل، فكذلك ينبغي أن يفعل بالتمييز المذكور[1].

فبناءً على ما سبق يتضح رجاحة القول الثاني، كما يتضح مخالفة ابن الخشاب للمازني ومن تبعه، من خلال رده وتأييده لما ذهب إليه سيبويه وأصحاب القول الأول.

٦-العامل في المستثنى المنصوب

اختلف النحويون في العامل في المستثنى المنصوب، نحو: قام القومُ إلا زيدًا، فذهبوا في ذلك إلى مذاهب عدة أهمها ما يأتي:

---

(1) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٢/ ٣٩٠.

الأول: أن العامل في المستثنى المنصوب هو الفعل الذي قبل (إلا) أو معنى الفعل.
وهذا مذهب سيبويه والبصريين[١].
قال سيبويه:" باب لا يكون المستثنى فيه إلاَّ نصبا
لأنه مخرَجٌ مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهما...قولك: أتاني القومُ إلا أباك، ومررتُ بالقوم إلا أباك، والقوم فيها إلا أباك وانتصب الأب إذ لم يكن داخلا فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة، وكان العاملُ فيه ما قبله من الكلام"[٢].
وقال ابن يعيش:" وفي العامل في المستثنى أقوالُ منها قولُ سيبويه: إنّ العامل فيه الفعلُ المقدَّمُ، أو معنى الفعل بواسطةِ (إلَّا)"[٣].
الثاني: أن العامل في المستثنى المنصوب (إلا) إذا كانت بمعنى (أستثني).
وهذا مذهب المبرد والزجاج[٤].
الثالث: أن العامل في المستثنى المنصوب (إلا)؛ لأنها مركبة من (إنّ) و(لا)، ثم خُفِّفت (إنّ) وأدغمت في (لا) فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارًا بـــ(إن)، وعطفوا بها في النفي اعتبارًا بـــ(لا).
وهذا مذهب الفراء وبعض الكوفيين[٥].
وقد ذكر البقاعي في الحاشية عند تحقيق أوضح المسالك ثمانية أوجه في عامل نصب المستثنى، فقال:" اختلف النحاة في العامل في الاسم المنصوب بعد إلا؛ ولهم في هذه المسألة ثمانية أقوال:

أ- إن الناصب لهذا الاسم هو "إلا" نفسها -وحدها" وإلى هذا ذهب ابن مالك، ونسبه إلى سيبويه والمبرد.

---

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٣٠، ٣٣١، وابن الخشاب، المرتجل، ص١٨٦، والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٢١٢، والعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص٣٩٩، وابن يعيش، شرح المفصل، ٢/ ٤٦، وابن مالك، شرح التسهيل، ٢/ ٢٧٢، وأبو حيان، التذييل والتكميل، ٨/ ١٩٠، والرضي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٢/ ٨٠.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢/ ٣٣٠، ٣٣١.

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٢/ ٤٦.

(٤) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٢١٢، وابن مالك، شرح التسهيل، ٢/ ٢٧٣، والعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص٣٩٩، وابن يعيش، شرح المفصل، ٢/ ٤٧، وابن مالك، شرح التسهيل، ٢/ ٢٧٢، وأبو حيان، التذييل والتكميل، ٨/ ١٨٥، والرضي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٢/ ٨٠.

(٥) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٢١٢، والرضي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٢/ ٨٠.

ب- إن الناصب هو تمام الكلام، ومثل هذا انتصاب التمييز، نحو قولك: أعطيته عشرين درهما.

ت- إن الناصب هو الفعل المتقدم على "إلا" لكن بوساطة "إلا" وينسب هذا القول إلى السيرافي، والفارسي، وابن الباذش.

خ- إن الناصب هو الفعل السابق بغير وساطة "إلا" وإلى هذا، ذهب ابن خروف، وضعفوه بمثل ما ضعفوا رأي الفارسي ومن معه.

د- إن الناصب فعل محذوف يقدر من معنى "إلا" مثل "أستثني"، وإلى هذا، ذهب الزجاج.

ذ- إن الناصب هو مخالفة ما بعد إلا لما قبلها، ويحكى هذا عن الكسائي.

ر- إن الاسم المنصوب يقع اسما لـ "أن" -بتشديد النون- مؤكدة محذوفة وخبرها محذوف أيضا؛ وتقدير الكلام في "قام القوم إلا زيدا": قام القوم إلا أن زيدا لم يقم، وقد حكي هذا القول عن الكسائي؛ وهو تكلف ظاهر.

ز- إن (إلا) مركبة من (إن) المؤكدة ولا العاطفة، ثم خففت (إن) بحذف أحد نونيها، ثم أدغمت في (لا) فإذا انتصب ما بعدها، فذلك من أجل تغليب حكم (إن)، وإذا لم ينتصب فمن أجل تغليب حكم (لا) العاطفة؛ ونسب هذا القول إلى الفراء؛ وهو أشد تكلفا من سابقه[1].

رأي ابن الخشاب:

خالف ابنُ الخشاب المبردَ وأصحاب الأقوال الأخرى، ما عدا قول سيبويه فقد تابعه وأيده وذكر أن المستثنى منصوب بالفعل الذي قبل (إلا) لازمًا كان أو متعديًا، فقال: "فمذهب سيبويه ومن تابعه أن المستثنى منصوب بالفعل المذكور قبل "إلا"، لازماً كان أو متعدياً، فالمتعدي واللازم في هذا الحكم سواء، لأن المتعدي إذا استوفى معموله الذي يتعدى إليه بنفسه لم يتعد إلى غيره إلا بواسطة و (إلا) قوت الفعل حتى تعدى، كما أن الواو في المفعول معه كذلك، ومذهب غيره أن المستثنى منصوبٌ بـ(إلا) نفسها، إذا كان معناها استثنى؛ وممن قال بهذا القول أبو العباس المبرد، وهو قول ضعيف يظهر فساده بأدنى تأمل"[2].

---

(1) ينظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢/ ٢٢٣، ٢٢٤.

(2) ينظر: ابن الخشاب، المرتجل، ص١٨٦.

ثم قال بعد ذلك:" وللكوفيين في نصب المستثنى مذهبٌ غير هذين مرغوبٌ عنه"[١].
والذي يظهر لي أن القول الأول –وهو أن الفعل هو الذي نصب المستثنى– هو الراجح، وأن بقية الأقوال مرجوحة؛ لأنه لا يصح أن تكون (إلا) هي العاملة، لأنّك تقول: (أتاني القومُ غيرَ زيدٍ) فتنصب (غيرًا)، ولا يجوز أنّ تُقدّر بـ(أستثني غيرَ زيد)؛ لأنه يُفسِد المعنى، وليس قبلَ (غَيْرَ) حرفٌ تُقيمه مُقامَ الناصب،
ولأنّ فيه إعمال معنى الحرف، وإعمالُ معاني الحروف لا يجوز[٢].
أنه لو كان العامل "إلا" بمعنى أستثني لوجب أن لا يجوز في المستثنى إلا النصب، ولا خلاف في جواز الرفع والجر في النفي نحو "ما جاءني أحد إلا زيد، وما مررت بأحد إلا زيد" فدلَّ على أنها ليست هي العاملة بمعنى أستثني[٣].
ثم إن مَن قال أن (إلا) هي الناصبة فقد ضيّق واسعًا، لأنه جعلها بمعنى (أستثني)، وفي الحقيقة أنها قد تأتي بمعنى (امتنع) أو غيره من الأفعال، ويكون المستثنى مرفوعًا، إذا جعلنا (إلا) هي العاملة.
وأخيرًا أنا إذا أعملنا (إلا) بمعنى أستثني كان الكلام جملتين، وإذا أعملنا الفعل كان الكلام جملة واحدة، والأولى أن يكون الكلام جملة واحدة ما أمكن ذلك.
فبناءً على ما سبق يتضح مخالفة ابن الخشاب للمبرد ومن تبعه، كما يتضح رجاحة القول الأول.

٧- إعراب موقع الجار والمجرور (به) في صيغة التعجب (أفعل به)

اختلف النحاة في إعراب موقع الجار والمجرور على أقوال عدة هي ما يأتي:
الأول: أن الجار والمجرور في موضع نصب، لأنها مثل (ما أفعلَ)، ودخول الباء إلزامي، والمعنى هنا طلب الحكم بالشيء.
ذكر هذا سيبويه[٤]، والفراء[٥]، وابن السراج[٦]، والرضي[٧]، وابن خروف[٨]، والزمخشري[٩].

(١) ينظر: ابن الخشاب، المرتجل، ص١٨٧.
(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٢/ ٤٧.
(٣) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٢١٣.
(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤/ ٩٧.
(٥) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٧/ ١٤٨.
(٦) ينظر: ابن السراج، الأصول، ١/ ١٠٤.
(٧) ينظر: الرضي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٤/ ٢٣٥.
(٨) ينظر: ابن خروف، شرح جمل الزجاجي، ص١.
(٩) ينظر: الزمخشري، المفصل، ص٢٧٦، ٢٧٧.

قال سيبويه:" والمعنى في أفعل به وما أفعله واحد"[١].

الثاني: أن الجار والمجرور في موضع رفع؛ لأنه نظير قوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾الرعد: ٤٣.

فلفظ الجلالة (الله) مجرور لفظًا، مرفوع محلًا، وهكذا الجار والمجرور في صيغة (أفعل به).

ذكر هذا القول: ابن السراج[٢]، وابن الخشاب[٣]، وابن مالك [٤]، وأبو حيان[٥].

قال ابن مالك:"وقد تبين بتقدير ما ذكرته فاعلية ضمير أفعل به المجرور بالباء، وهو نظير المجرور بعد كفى في نحو: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾"[٦].

وقال أبو حيان:" والمجرور في موضع الفاعل، والباء زائدة لازمة"[٧].

وقال أيضًا:" وأمَّا أَفْعِلْ به فصيغته صيغة المستقبل، ومعناه على القول الأول – لأنَّ المجرور فاعل ــ إمَّا حال أو ماضٍ، وعلى القول الثاني مستقبل. انتهى"[٨].

رأي ابن الخشاب:

خالف ابن الخشاب أصحاب القول الأول فهو يرى أن موقع الجار والمجرور الرفع، فقال:" فأنت في قولك: أحسن بعمرو مخبر لا آمر، كما أنك في قولك: ما أحسنه كذلك؛ والجار والمجرور، وهما قولك: بزيد، في موضع رفع بهذا الفعل، على أنهما فاعل، إذ كان الفعل لابد له من لفظ فاعل يسند إليه كما أن الجار والمجرور في قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾ الأحزاب: ٣٩

وقولك: ما جاءني من أحد، هو الفاعل، هذا هو القول المحقق عند الأكثرين"[٩].

ثم قال ابن الخشاب:" وذهب الزجاج إلى أن الجار والمجرور في موضع نصب، كزيد في قولك: ما أحسن زيدًا، لأنه المتعجب منه ها هنا، كما أنه المتعجب منه ثمة، وكما

---

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤/ ٩٧.

(٢) ينظر: ابن السراج، الأصول، ١/ ١٠١.

(٣) ينظر: ابن الخشاب، المرتجل، ص١٤٨، ١٤٩.

(٤) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣/ ٣٤.

(٥) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٤/ ٢٠٦٦، والتذييل والتكميل، ١٠/ ٢١٧.

(٦) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣/ ٣٤.

(٧) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٤/ ٢٠٦٦.

(٨) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٠/ ٢١٧.

(٩) ينظر: ابن الخشاب، المرتجل، ص١٤٨.

جاء الأمر هاهنا في ظاهر اللفظ والمراد بالكلام الخبر–جاءت صيغة الخبر،والمراد بها الأمر، كقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ البقرة: ٢٢٨

فهذا خبر معناه الأمر، أي ليتربصن المطلقات بأنفسهن ثلاثة قروء"[١].

والذي يظهر لي أن القول الأول هو الراجح؛ لأن المعنى يدل على ذلك، فعندما أقول: أكرم بزيد، فإن الفاعل هو المخاطب، والجار والمجرور في موضع نصب.

وقد قال عنه الرضي إنه هو الأولى[٢].

٨- إعراب الجملة الواقعة بعد (حتى) الابتدائية.

ذهب النحاة في إعراب الجملة الواقعة بعد (حتى) الابتدائية إلى قولين هما ما يأتي:

الأول: أنه لا محل لها من الإعراب.

وهذا مذهب الجمهور[٣].

قال أبو حيان:" وقد تقدم لنا ذكر الخلاف في الجملة الابتدائية أهي في موضع جر أم لا موضع لها من الإعراب، ومذهب الجمهور أنها لا موضع لها من الإعراب"[٤].

وقال المرادي أثناء حديثه عن (حتى) الابتدائية:" والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب، خلافاً للزجاج"[٥].

الثاني: أن الجملة بعد (حتى) الابتدائية في محل جر بـــ(حتى).

وهذا قول الزجاج وابن درستويه[٦].

قال ابن هشام عندما تعرض لـــ(حتى) الابتدائية:" فقال الجمهور مستأنفة وعن الزجاج وابن درستويه أنها في موضع جر بحتى"[٧].

رأي ابن الخشاب:

خالف ابن الخشاب الجمهور فقال عن الجملة التي بعد (حتى) الابتدائية:"أكثر الناس لا يحكم لها بموضع: لأنها عنده غيرُ الجارة، بل هي قسم آخر من أقسامها كما أن العاطفة

---

(١) ينظر: ابن الخشاب، المرتجل، ص١٤٨، ١٤٩.

(٢) ينظر: الرضي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٤/ ٢٣٥.

(٣) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل، ١١/ ٢٥٢، وابن الخشاب، المرتجل، ص٣٤٥، والمرادي، الجنى الداني، ص٥٥٢، والسيوطي، همع الهوامع، ٢/ ٣٣٢، والألوسي، محمود، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٧/ ١٢٦.

(٤) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل، ١١/ ٢٥٢.

(٥) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص٥٥٢.

(٦) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص٥٠٦، والسيوطي، همع الهوامع، ٢/ ٣٣٢، والألوسي، روح المعاني، ٧/ ١٢٦.

(٧) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص٥٠٦.

قسم آخرُ، إذ العاطف لا يعمل عملًا مخصوصًا عند من يعمله؛ ويقول: لم تقع هذه الجملة موقع مفرد فيحكم لها بإعرابه كما جرى الحكم فلا غيرها؛

وذهب الزجاج إبراهيم بنُ السري إلى أن هذه الجملة في موضع جر بـ(حتى)، ورد عليه أبو على الفارسي قوله هذا في كتابه الذي سماه الأغفال بكلام أطال فيه الاحتجاج، وقال: إن هذا يقتضى تعليق حرفِ الجر، وحروف الجر لا تعلق، يريد لا تمنع العمل في اللفظ بما يحول بينها وبين التأثير في مجرورها حتى يحكم لها بالعمل في المواضع.

والتعليق المذكور هاهنا هو التعليق المذكور في باب "ظننت" وأخواتها لا تعليقُ الجار بالفعل، لأن هذا هو الأصل في المجيء بحروف الجر ووضعها في اللغة؛ فاعرفه واعرف أن هذا التعليق على هذا لفظٌ مشترك في اصطلاحات النحويين"[١].

والذي يظهر لي أن قول الجمهور هو الأولى؛ لأن (حتى) الابتدائية بمعنى الفاء، والفاء لا تجر ما بعدها، وقد ذكر هذا ابن مالك عندما قال:" فإن حتى الابتدائية بمنزلة الفاء"[٢].

كما أن حروف الجر لا تعلق عن العمل إنما تدخل على المفرد أو ما في تأويله[٣].

فواضح مما سبق رجاحة قول الجمهور، وكذلك مخالفة ابن الخشاب له.

٩- القول في تحويل حروف الجر إلى أسماء أفعال

ذهب النحاة في تحويل حروف الجر إلى أسماء أفعال إلى أقوال عدة هي:

الأول:منهم من يطرده في كل ثلاثي من الأفعال لكثرة ما ورد منه فيمده قياساً؛ فهذا يقول في الأكل: أكال وفي الكتابة: كتاب وفي العلم: علام، يريد: كل واكتب واعلم؛ وهذا غير مسموع منهم[٤].

الثاني:ومنهم من يقف عندما جاء عن العرب منه، ولا يقيس عليه[٥].

الثالث:أجاز الكسائي الإغراء بجميع حروف الصفات على ما روي عنه، ويريد أهل الكوفة بالصفات إذا قالوا: حروف الصفات حروف الجر والظروف، لا جراء الجار مجرى الظرف[٦].

---

(١) ينظر: ابن الخشاب، المرتجل، ص٣٤٥.

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٤/ ٥٥.

(٣) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص١٧٦، والألوسي، روح المعاني، ٧/ ١٢٦.

(٤) ينظر: ابن الخشاب، المرتجل، ص٢٥٢.

(٥) ينظر: ابن الخشاب، المرتجل، ص٢٥٢، وابن يعيش، شرح المفصل، ٣/ ٨٥.

(٦) ينظر: ابن الخشاب، المرتجل، ص٢٥٣، وابن يعيش، شرح المفصل، ٣/ ٨٥.

رأي ابن الخشاب:

خالف ابن الخشاب الكسائي، فالكسائي يجيز قياس ما لم يُسمع من أسماء الأفعال على ما سُمع، أما ابن الخشاب فيقف على ما سُمع من العرب، حيث قال:"ومنهم من يقف عندما جاء عن العرب منه، ولا يقيس عليه، وهو القول عندي"(١).

ثم قال بعد ذلك:" وأجاز الكسائي الإغراء بجميع حروف الصفات على ما روي عنه، ويريد أهل الكوفة بالصفات إذا قالوا: حروف الصفات حروف الجر والظروف، لا جراء الجار مجرى الظرف، وليس الأمر على ما قال في قياسه هذا، بل هذا الباب أضيق من الأول الذي وقفناه قبل هذا على السماع دون القياس"(٢).

والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه ابن الخشاب هو الراجح، وهو الوقوف على سُمع من العرب في هذا الباب، كما يتضح مخالفته للكسائي.

١٠- القول في أصل الضمير (أنا)

ذهب النحاة في أصل (أنا) إلى أقوال عدة هي ما يأتي:

الأول:الألفُ والنون هو الاسم، والألفُ الأخيرة أُتي بها في الوقف لبيانِ الحركة، فهي كالهاء في (اغْزُه) و(ازمِهْ)، وإذا وصلتَ، حذفتَها كما تحذِف الهاء في الوصل.

وهذا مذهب البصريين(٣).

الثاني:أنّها بكمالها هو الاسمُ، واحتجّوا لذلك بقول الشاعر:

أَنَا سَيْفُ العَشِيرةِ فاعْرِفُوني ... حَمِيدٌ قد تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا

ووجهُ الشاهد أنّه أثبتَ الألفَ في حالِ الوصل، ومنه قِراءةُ نافع:﴿أَنَاْ أُحْيِۦ وَأُمِيتُ﴾ البقرة: ٢٥٨

قالوا: فإثباتُها في الوصل دليلٌ على ما قلناه، ولا حجّةَ في ذلك لقلّته.

وهذا مذهب الكوفيين(٤).

الثالث:منهم من يُسكِّن النون في الوصل والوقف، فيقول: (أنْ فعلتُ)، وهذا يؤيّد مذهبَ البصريين، وأنّ الألف زائدةٌ لبيانِ الحركة، لوُقوعها موقعَ ما لا شُبْهَةَ في زيادتها، وهي الهاءُ، وسقوطِها في هذه اللغة(٥).

---

(١) ينظر: ابن الخشاب، المرتجل، ص٢٥٢.

(٢) ينظر: ابن الخشاب، المرتجل، ص٢٥٣.

(٣) ينظر: ابن يعيش، المفصل، ٢/ ٣٠٤، وابن مالك، شرح التسهيل، ١/ ١٤٠، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ٢/ ٩٢٧.

(٤) ينظر: ابن يعيش، المفصل، ٢/ ٣٠٤، وابن مالك، شرح التسهيل، ١/ ١٤١، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ٢/ ٩٢٧.

(٥) ينظر: ابن يعيش، المفصل، ٢/ ٣٠٦، وابن مالك، شرح التسهيل، ١/ ١٤١، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ٢/ ٩٢٧.

الرابع:حكى الفرّاء أن الألف الأخيرة في (أنا) تُقدم على النون فتصبح:(آنَ فعلتُ)، بقلب الألف إلى موضعِ العين[1].

رأي ابن الخشاب:

خالف ابن الخشاب البصريين والفراء فقال:" وقد تبدل هذه الألف هاء في الوقف، فيقال: (أنَهْ)، ورَووا في كلام حاتم الطائي: وهذا فزدي[2] أنَهْ يريد فصدى أنا، فإذا وصل قال في اللغة الجيدة: أنَ فعلتُ كذا، بنون مفتوحة لا ألفَ بعدها، وربما سَكنَت النون فقيل: أنْ فعلت، يريد: أنا فعلت.

ووردت في هذا الضمير لُغيةٌ زعم الفراء أنها على القلب، وهي قولهم: آن فعلت كذا، قال: أراد (أنا)، فقدم الألف على النون، فصارت بينها وبين الهمزة؛ والذي ذهب إليه بعيد جدًا عن مقاييس العربية"[3].

والذي يظهر لي أن مذهب الكوفيين هو الصواب، وهو (أنا) هي بأكملها الضمير؛ لأنها في القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربي، تكون (أنا) كاملة هي الضمير، والأمثلة على هذا كثيرة قال تعالى: ﴿مَآ أَنَاْ بِبَاسِطٍ يَدِيَ﴾ المائدة: ٢٨، وغيرها.

ولم تُحذف الألف الأخيرة أو تُبدل إلا نادرًا.

ثم إن حذف الألف الأخيرة سيؤدي إلى اللبس بين (أنا) و(أنْ) خاصةً عند من يسكن النون كما في القول الثالث، وكذلك إبدالها هاء سيؤدي إلى اللبس مع (أنه) وهو حرف متصل به ضمير الغائب، وكذلك (آن) تلتبس مع حان الوقت.

فيتضح مما سبق رجاحة مذهب الكوفيين.

كما يتضح مخالفة ابن الخشاب للفراء والبصريين.

١١- إعراب (ما) في جملة التعجب (ما أفعل)

ذهب النحاة في إعراب (ما) إلى ثلاثة أقوال:

الأول: أنها مبتدأ إجماعًا إلا الكسائي فقد ذكر أنه لا موضع له من الإعراب،

ومذهب الخليل، وسيبويه وجمهور البصريين أن (ما) نكرة تامة بمعنى شيء، وما بعدها خبر،

---

(١) ينظر: ابن الخشاب، المرتجل، ص٣٢٩، وابن يعيش، شرح المفصل، ٢/ ٣٠٦، و وابن مالك، شرح التسهيل، ١/ ١٤١، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ٢/ ٩٢٧، والتذييل والتكميل، ٢/ ١٩٦.

(٢) هكذا مكتوبة في المرتجل ص٣٢٩.

(٣) ينظر: ابن الخشاب، المرتجل، ص٣٢٩.

وذهب الفراء، وابن درستويه إلى أن (ما) استفهامية دخلها معنى التعجب[١].

الثاني: أنها موصولة، والفعل صلته، والخبر محذوف واجب الحذف، والتقدير: الذي أحسن زيدًا، في قولنا: ما أحسنَ زيدًا[٢].

الثالث: أنها نكرة موصوفة، والفعل صفتها[٣].

رأي ابن الخشاب:

خالف ابن الخشاب الأخفش، وأصحاب القول الثالث، وذهب إلى أن (ما) مبتدأ حيث قال:" فأما ما أفعله، فإن (ما) فيه اسم مبهم غير موصول ولا موصوف، بمعنى شيء في قول سيبويه، وهي مرفوعة بالابتداء"[٤].

ثم قال بعد ذلك يبين رجاحة رأي سيبويه ورأيه على رأي الأخفش:" وإنما حملها –أعني "ما"– على أنها غير موصولة ولا موصوفة لأن الصلة والصفة توضحان الاسم الذي تجيئان صلة له أو صفة، وتبينانه بياناً أي بيان، والتعجب باب إبهام وخفاء، ولهذا عدلوا فيه عن لفظة "شيء" إلى لفظة ما"، وهي بمعناها في أنهما اسمان مبهمان منكوران...وذهب الأخفش سعيد إلى أنها موصولة وما بعدها صلتها، والخبر محذوف، والتقدير عنده: الذي أحسن زيدًا شيء، وبين هذا القول وقول سيبويه بون يعرفه متأمله النحوي"[٥].

والذي يظهر لي أن مذهب الجمهور هو الراجح، وهو أن (ما) مبتدأ، والجملة بعدها خبر للأسباب التي ذكرها ابن الخشاب، ولا حاجة لإعادتها.

كما يتضح مخالفة ابن الخشاب للأخفش وأصحاب القول الثالث.

١٢- إعراب (أيّ) في قولنا: يا أيها الرجل

ذهب النحاة في إعراب (أيّ) إلى قولين هما:

الأول: أن (أيّ) منادى مبني على الضم، وهذا قول الجمهور ولا يجيزون غيره[٦].

---

(١) ينظر: ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان، الكافية في علم النحو، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م، ص٤٩، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ٤/ ٢٠٦٥، والعكبري، اللباب، ١/ ١٩٦، والرضي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٤/ ٢٢٧.

(٢) ينظر: ابن الحاجب، الكافية، ص٤٩، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ٤/ ٢٠٦٥، والعكبري، اللباب، ١/ ١٩٦، والرضي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٤/ ٢٢٧.

(٣) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٤/ ٢٠٦٥.

(٤) ينظر: ابن الخشاب، المرتجل، ص١٤٦.

(٥) ينظر: ابن الخشاب، المرتجل، ص١٤٦، ١٤٧.

(٦) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٣/ ٤٠٩، وابن يعيش، شرح المفصل، ٢/ ٤٢٦، وابن الحاجب، الكافية، ص٢٠، وابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، دراسة وتحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١، ١/١، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ٤/ ٢١٩٥، ٢١٩٦، والرضي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ١، ٣٧٣، ١/ ٤٣١.

الثاني: أن (أيّ) منادى منصوبة، وهذا قول المازني، حيث أجاز هذا الوجه حَمْلاً على الموضع قياسًا على غيرِ المبهم[١].

رأي ابن الخشاب:

خالف ابن الخشاب المازني، عندما جعل المازني نصب (أيُّ) في قوله: يا أيها الرجل، والجمهور لا يجيزون ذلك، حيث قال ابن الخشاب:" فلم يجز فيه نصب في قول الجمهور وأجازه المازني قياساً على ما رووه عنه، وكلام العرب يخالف قياسه"[٢].

والذي يظهر لي أن المازني قد جانبه الصواب، وأن رأي الجمهور هو الراجح، وسأذكر بعض الأدلة على رجاحة قول الجمهور، منها:

قال الزجاج:" والمازني أجاز النَصْبَ في يا أيها الرجُلَ أَقْبِلْ، كما تقول يا زيدُ الظريفَ والظريفُ، وهذا غلط من المازني، لأن زيداً يجوز الوقف والاقتصار عليه دون الظريف ويا أيها ليس بكلام، وإنما القصد الناسُ، فكأنَّه بمنزلة – يا ناس اتقوا ربكم"[٣].

وقال ابن الخشاب:" فلم يجز فيه نصب في قول الجمهور، وأجازه المازني قياساً على ما رووه عنه، وكلام العرب قياسه"[٤].

وقال ابن يعيش:" وإن كان المنادى مُبْهَمًا كان حكمُه كحكم غيرِ إلّا أنّه يوصَف بالرجل، وما أشبهَه من الأجناس، فتقول:(يا أيهَا الرجلُ أَقْبِلْ)، فيكون (أيُّ)، و(الرجلُ) كاسمٍ واحدٍ، فـ (أيُّ) مدعوٌّ، والرجلُ نعتُه، ولا يجوز أنّ يُفارِقه النعتُ، لأنّ (أيًّا) اسمٌ مبهمٌ لم يُستعمل، إلّا بصلة، إلا في الاستفهام، والجزاءِ، فلما لم يُوصَل، أُلْزِمَ الصفةَ لتَبْيينه كما تُبيّنه الصلةُ"[٥].

وقال العكبري:" وأمَّا الرجل فصفة لأيّ على اللفظ؛ لأنَّه المنادى في المعنى ولذلك لا يسوغ الاقتصار على (أيَّها)، وإنَّما أتي بـ(أيّ) هنا توصُّلاً إلى نداء ما فيه الألف واللام ومن هنا لم يجز نصبه عند الجمهور"[٦].

---

(١) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٣/ ٤٠٩، وابن الخشاب، المرتجل، ص١٩٤، وابن يعيش، شرح المفصل، ١/ ٣٢٩، و١/ ٣٤١، والعكبري، اللباب، ١/ ٣٣٧.

(٢) ينظر: ابن الخشاب، المرتجل، ص١٩٤.

(٣) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٣/ ٤٠٩.

(٤) ينظر: ابن الخشاب، المرتجل، ص١٩٤.

(٥) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١/ ٣٢٩.

(٦) ينظر: العكبري، اللباب، ١/ ٣٣٧.

وبناءً على ما سبق يتضح رجاحة قول الجمهور على قول المازني، كما يتضح مخالفة ابن الخشاب للمازني، ومتابعته للجمهور.

١٣- القول في الضمير (إيا) وما يتصل به

اختلف النحاة في إياك وإياه وإياي وتثنية ذلك وجمعه في تأنيثه وتذكيره على أقوال عدة:

الأول: أن (إيا) اسم مضاف إلى ما بعده، وأن ما بعده في موضع خفض، وهذا مذهب الخليل بن أحمد[١].

الثاني: أن (إيا) هي الضمير وما بعدها من الحروف لا محل له من الإعراب، وهذا قول البصريين عدا الخليل[٢].

الثالث: ذهب الكوفيون إلى أن الكاف والهاء والياء من (إيَّاك، وإيَّاه، وإياي) هي الضمائر المنصوبة، وأن (إيا) عماد[٣].

رأي ابن الخشاب:

خالف ابن الخشاب الخليل بن أحمد في أن الضمائر أسماء وما بعدها مضاف إليه، حيث قال:" وذهب الخليل إلى أن هذه العلامات اللاحقة آخر هذا الاسم، الدالة على معنى من هو له – وهي(الياء والكاف والهاء)، ومؤنث ذاك ومثناه ومجموعه – أسماه مضمرة ذاتُ مواضع من الإعراب، وهو الجر، بإضافة هذا الاسم إليها؛ واحتج في ذلك بشيء رواه عن العرب، وهو قول قائلهم:

إذا بلغ الرجلُ الستين فإياه وإيا الشوابِّ

فأوقع الاسم الظاهر هذا الموقع الذي وقعت فيه هذه العلامات، وجره بإضافته إليه، فدل ذلك على أنها أسماءٌ كما أن (الشواب) اسم، كأنه لو أضمره قال: وإياهن،

والذي رواه قليل في الاستعمال، فلو قلت قياسًا عليه: إياك وإيا زيدٍ، لم يكن عندهم قياسًا مرضيًا لقلة المقيس عليه، ولأنه إن كان (إيا) ضميرًا لم تجز إضافته لأن؛

---

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١/ ٢٧٩، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١/ ٤٨، وابن السراج، الأصول، ٢/ ٢٥١، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢/ ١٧٧، وابن خالويه، الحسين بن أحمد، كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، مطبعة دار الكتب المصرية، د.ط، د.ت، ص٢٦، والزمخشري، المفصل، ص١٦٧، وابن الخشاب، المرتجل، ص٣٣٥، والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/ ٥٧٠، والعكبري، التبيان، ١/ ٧، وابن يعيش، شرح المفصل، ٢/ ٣١١، ٣١٣، وابن مالك، شرح التسهيل، ١/ ١٤٦، ١٤٧، وأبو حيان، التذييل والتكميل، ٢/ ٢٠٧.

(٢) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢/ ١٧٧، والزمخشري، الكشاف، ١/ ١٣، والأنباري، الإنصاف، ٢/ ٥٧٠، والعكبري، التبيان، ١/ ٧.

(٣) ينظر: ابن جني، عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق، حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط١، ١٩٨٥م، ١/ ٣١٣، والواحدي، التفسير البسيط، ١/ ٥٠٧، والأنباري، الإنصاف، ٢/ ٥٧٠، والعكبري، التبيان، ١/ ٧، والسمين الحلبي، الدر المصون، ١/ ٥٥، ابن هشام، أوضح المسالك، ص١١١.

الضمائر لا تضاف لكونها مستغنية عن الإضافة بما فيها من التعريف التام، وليس للمجرور ضمير منفصل، فيذكر، لأن المجرور أدخل في الجار وأشد اتصالًا به والتزامًا من المنصوب بناصبه، والمرفوع برافعه"[1].

والذي يظهر لي أن (إيا) هي الضمير والحروف التي بعدها لا محل لها من الإعراب؛ لأن الضمائر المنفصلة لا تكون على حرف واحد، ولا يصح أن تكون هذه الأحرف في محل جر بالإضافة، لأن الإضافة تفيد التعريف والضمير هو من أشهر المعارف.

أما ما نُسب للخليل فأرى أنها رواية شاذة بدليل قول سيبويه حدثني من لا أتهم، ولم أجد هذا القول في كتاب الخليل.

كما أن قول الكوفيين مقبولٌ عندي

فيتضح مما سبق رجاحة قول البصريين ثم قول الكوفيين، كما يتضح مخالفة ابن الخشاب للخليل –إن صحت نسبها للخليل–.

(1) ينظر: ابن الخشاب، المرتجل، ص٣٣٥.

الخاتمة

بعد جمع مخالفات ابن الخشاب للنحويين ودراستها، تبين للباحث ما يأتي:

١- يرى ابن الخشاب أن التركيب من خصائص الأفعال والأسماء، أما الحروف فلا تكون مركبة.

٢- لا يجيز ابن الخشاب الجر بـ(عدا وخلا) المتصلة بهما (ما)؛ لأنهما تصبحان فعلين، ولا يجوز فيما بعدهما إلا النصب.

٣- يرى ابن الخشاب أن التعليق لا يكون إلا في أفعال الشك واليقين.

٤- الناصب عند ابن الخشاب للمستثنى بـ(إلا) هو الفعل الذي قبلها، لازمًا كان أم متعديًا.

٥- يذهب ابن الخشاب إلى أن موقع الجار والمجرور في (أفعل به) الرفع، لأنه لابد للفعل من فاعل.

٦- خالف ابن الخشاب النحاة في إعراب الجملة التي بعد (حتى) الابتدائية، فلم يوافق من قال بأنه لا محل لها من الإعراب، وكذلك من جعلها مجرورة بـ(حتى)، بل لم يتضح لي رأيه فيها.

المصادر والمراجع

- الألوسي، محمود، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤ه.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان:
- الخصائص، عالم الكتب، بيروت، تحقيق: محمد علي النجار.
- سر صناعة الإعراب، تحقيق، حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط١، ١٩٨٥م.
- ابن الحاجب، عثمان بن عمر:
- الكافية في علم النحو، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١.
- أمالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩ه.
- أبو حيان، محمد بن يوسف:
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط١.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨ه.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد، كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، مطبعة دار الكتب المصرية، د.ط، د.ت.
- ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق ودراسة: علي حيدر، ط١، دمشق، ١٣٩٢ه.
- الرضي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، موقع يعسوب.
- الزجاج، إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨ه.
- ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢ه.
- سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ه.
- السيرافي، الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
- ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، الدار التونسية، تونس، ١٩٨٤م.
- العكبري، عبد الله بن الحسين:
- التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٦ه.
- اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م.
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، التعليقة كتاب سيبويه، تحقيق: عوض القوزي، ط١، ١٤١٠ه.
- الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١.
- القرطبي، محمد بن أحمد، تفسير القرطبي، أعاد طبعه: دار احياء التراث العربي بيروت، لبنان ١٤٠٥ هـ.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله:
- شرح الكافية الشافية، دراسة وتحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١.

- شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠ه.
- المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المرادي، حسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣ه.
- مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥ه.
- النحاس، أحمد بن محمد، إعراب القرآن، محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١ه.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف:
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- مغني اللبيب، دار الفكر، بيروت، ط٦، ١٩٨٥م.
- الواحدي، علي بن أحمد، التفسير البسيط، أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٣٠ه.
- ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢ه.